

الاتجار بالأطفال.. بين الواقع والإنكار

د. سرور قاروني

عضو مجلس ادارة جمعية البحرين النسائية- للتنمية الانسانية
رئيسة برنامج "كن حراً" لحماية الطفل من الاعتداء والاهمال

ورقة عمل مقدمة

لمنتدى الدوحة لمكافحة الاتجار بالبشر

الواقع والطموح (رؤية مستقبلية)

٢٢-٢٣ مارس ٢٠١٠

الاتجار بالأطفال.. بين الواقع والإنكار

مقدمة:

إنّ موضوع الاتجار بالبشر موضوعٌ قديمٌ متجدد بتجدد الظروف والتقنيات والوسائل المتاحة التي تعطي مساحةً واسعةً للتسترّ على هذا الموضوع، وعرضه بأشكال قد يكون ظاهرها قانوني ولكنه يبطن كل أنواع الرق والعبودية والاستغلال. ولكون الأطفال الفئة الأضعف في المجتمعات، خاصة الفقيرة منها، فهم يشكلون الهدف الأول والمباشر للاتجار بأنواعه، وتتصدر تجارة استغلالهم في الجنس مثلاً قائمة أكبر أنواع التجارة ربحاً على الإطلاق. ومع أن هناك قوانين دولية تعرّف الاتجار بالبشر بصورة عامة والاتجار بالأطفال بصورة خاصة، إلا أنّ هذا المفهوم لا يزال ضبابياً، خاصةً في الدول العربيّة. فالمجتمعات العربية لاتزال بأفرادها ومؤسساتها الحكومية والمدنيّة تجهل الكثير عن معنى المشكلة وعمقها، وذلك لاعتقادهم بأنها بعيدة عن الحياة اليومية للأفراد العاديين، وأنّها حالات استثنائية في مناطق استثنائية. وما دام إنكار المشكلة وتحجيمها والجهل بأبعادها مستمراً، فلا يمكن التعاطي معها والمساهمة في الحد منها بشكل فاعل يتناسب مع حجم المشكلة وتبعاتها الحقيقية.

مع أن غالبية دول العالم متورّطة بطريقة أو بأخرى في الاتجار بالأطفال سواء كانت تلك الدول ممن يتم الاتجار بأطفالها، أو تلك التي تستقبلهم وتستخدمهم لأغراض الاتجار، أو تلك التي تلعب دور الوسيط لتسهيل انتقالهم إلى بلدان أخرى؛ إلا أنّ هذه العملية تتم بصورة غير واضحة، وتحت مسميات مختلفة تضيي الشرعية على تحركاتها. تساهم هذه الورقة في تسليط الضوء على الأنماط المختلفة المستخدمة في الاتجار بالأطفال، وتأثيرها على الأطفال والمجتمعات على المدى القصير والبعيد، مع التركيز على دور المؤسسات المختلفة بما فيها التشريعية والقضائية الحكومية والأهلية في نشر الوعي والعمل على الحد منها والتعامل مع ضحاياها.

أنماط الاتجار بالأطفال:

للاتجار بالأطفال أنماطٌ متعدّدة فيما يلي أبرزها:

١. الاستغلال الجنسي:

الاستغلال الجنسي سواءً كان للممارسة الجنسية، أو البغاء، أو التصوير، أو عمل أي نوع من المواد الإباحية التي يتم فيها استخدام الأطفال لإشباع رغبات جنسية لآخرين مقابل ربح مادي. ومع أنّ هذا النوع من الاتجار كان دارجاً وشائعاً إلا أنه ومع التطور التكنولوجي والوسائط المتعددة والإنترنت، أصبح هو الأكثر شيوعاً إذ تقدّر الإحصائيات أنّ هذا النوع من التجارة هو من أسرع الأنواع انتشاراً وربحاً في العالم. فلقد تغيرت تجارة جنس الأطفال من الممارسات المباشرة فقط إلى استخدام الصور، والأفلام الإباحية والترويجية، وكذلك ممارسات الواقع الافتراضي. وفيما يلي بعض الإحصائيات في تجارة الجنس للأطفال من منظمة stop child trafficking now:

- يُزج ما يقارب ٢.٥ مليون طفل سنوياً في سوق الجنس غالبيتهم من الفتيات. (تقرير اليونسيف).
- ٣٠٠٠٠٠٠ طفل يتعرضون لخطر الاستغلال الجنسي من أجل الربح المادي في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. (إحصائية وزارة العدل الأمريكية).
- ٦٠٠٠٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠٠٠ ألف طفل يباعون على الحدود سنوياً أكثرهم من الفتيات، ويجبر غالبيتهم على ممارسة الجنس من أجل المال. (تقرير وزارة الداخلية الأمريكية)

٢. التسول:

يعدُّ التسول أحد أكبر أنواع الاتجار بالأطفال، خاصةً في الدول العربية التي تتميز مجتمعاتها بطبيعتها العاطفية. ويكمن وراء التسول أخطار مضاعفة للأطفال. فبالإضافة إلى إيجاد عاهات متعمّدة للأطفال من أجل استعطاف الآخرين، فإنهم معرضون لخطر التعامل المباشر مع الغرباء، واحتمالية تعرّضهم لأنواع أخرى من الاعتداءات، كالاغتداء الجنسي واللفظي والتحقير والإذلال من قبل الآخرين نظراً لتواجدهم المستمر في الشوارع وكذلك خطر الحوادث المرورية.

٣. الترويج للممنوعات:

نظراً لسهولة توارى الأطفال، وعدم الشك بهم، وكذلك قلّة المعلومات التي لديهم، يتم استخدام الأطفال في توزيع المخدرات والكحول والممنوعات والأنشطة غير المشروعة، وهذا يعرّضهم لخطر الإدمان عليها، وكذلك يسهّل التخلص منهم في حال تم إلقاء القبض عليهم.

٤. العمالة الرخيصة:

استخدامهم كعمالة رخيصة للخدمة في المنازل والحقول، حيث تكون بعضها غاية في القسوة، كالأطفال الذين يتم استخدامهم في قطف بعض النباتات العطرية التي يجب أن يتم القيام بها في الصباح الباكر. والأطفال الذين يتم تشغيلهم في المصانع والبناء وغيرها من المهن كثيراً ما يكون لها تبعات غير صحية، فتساهم في حدوث أمراض دائمة تؤثر على العظام أو الجهاز التنفسي أو الجلد. ولا يوجد لهؤلاء الأطفال عادةً مصدر مالي، وقد يتم إرسال مبلغ إلى ذويهم، وفي كل الأحوال لا يوجد أي تأمين لصحتهم وسلامة نموهم وتغذيتهم وبيئة عيشهم.

٥. التبني:

وللتبني وجهين. الأول التبني لأجل إعطاء الطفل حياة جيدة في ظل أسرة مستقرة تريد أن تتبني طفلاً، وهذا بالرغم من مشروعيته إلا أن الكثير من الحالات يتم بها التبني بطريقة غير مشروعة، عن طريق سماسة ودون استكمال الأوراق الرسمية التي تثبت هوية الطفل وأصوله، وتوثق هوية المتبنين، وتعمل على دراسة وضعهم إذا كان مناسباً أم لا. فالكثير من العمليات تحصل باسم التبني ولكن أصلها هو زيادة عدد الأطفال لاستخدامهم في أعمال مختلفة تجلب المال للمتبنين.

أمّا الوجه الثاني من التبني فهو الاحتيال على أهل الطفل- خاصة أولئك الذين يعانون من الفقر والعوز- وإيهامهم بأن أبناءهم سوف يحظون بحياة أفضل في ظل العائلة الجديدة التي ستبناهم، ولكن في واقع الحال يتم شراء الأطفال من أهلهم، ثم بيعهم إلى عصابات أخرى تستخدمهم في أي عمل آخر يجلب لهم المال.

٦. قطع غيار:

يتم بيع الأطفال لاستخدامهم كقطع غيار لبيع أعضائهم، وحتى الأجنة لا تستثنى من ذلك. فهناك عصابات تسهّل عمليات بيع الأطفال تحت مسميات مختلفة لاستخدام أعضائهم حيث يكون الهدف الأول هو إيصال العضو المعين في الطفل سليماً، ولا يهم ما يحصل للطفل في أثناء العملية وبعدها، إذ يتم التخلص من أغلب الأطفال وهناك عيادات خاصة تقوم بما يلزم.

دور الأهل في الاتجار بالأطفال:

هناك سؤالٌ يتبادر إلى ذهن كل من يعمل أو يسمع عن موضوع الاتجار بالأطفال، وهو: ما هو دور أهل الطفل؟ وهل هم شركاء في ذلك؟
الواقع أن هذه الممارسات عادةً لا تخرج من الحالات الثلاث التالية:

• الأهل على علم:

في هذه الحالات يعرف الأهل ما يحصل لأبنائهم، وأنها مسألة بيع، ولكنهم يقارنون ذلك بفقرهم وعوزهم، ويعتقدون إن التضحية بطفلٍ من أجل أن تحصل الأسرة على دخلٍ إضافي يعينهم في إعالة الأطفال الآخرين هو أمرٌ مر ولكنّه مقبول. وهناك أسرٌ تقوم ببيع أطفالها لأن رب الأسرة مدمنٌ على الكحول أو المخدرات، فيكون خيار بيع الطفل وارداً حين لا يملك شيئاً آخر يبيعه ليروي إدمانه. وفي كل الأحوال فإنّ السمة الغالبة للأسر التي تفكر بهذه الطريقة هي أنها أسر غارقة في الفقر والجهل معاً.

ويدفع الآباء أحياناً مبالغ لعصابات متخصصة بتهريب الأطفال لقاء تسهيل تهريب أطفالهم وتصديرهم للخارج، على أمل أن ينتهي الطفل في وضعٍ يمكنه من إرسال أموال بشكلٍ منظم لأسرته. وتعتبر الدول العربية مثل اليمن من أكثر الدول العربية التي يتم تصدير أبنائها، حيث تفيد الإحصائيات أن الفئة المهربة من اليمن إلى دول الخليج تتراوح أعمارها بين ٦ إلى ١٢ سنة، الغالبية العظمى منهم من الذكور، ويستخدمون كعمالة رخصية.

وهناك حالات ما يتم تسميتهم "عبيد عمل" وهم أبناء العاملين، فهم يعاملون معاملة العبيد، ويعملون دون أي مقابل، ولأن الآباء هم ضحايا الاتجار، فكل أبنائهم يكونون كذلك، فتسلب منهم الاستقلالية، وينظر إليهم كتابعين لأبائهم، وعليهم العمل لأنهم أتوا لهذه الدنيا من آباء مملوكين.

• الأهل فريسة الخداع:

في حالاتٍ كثيرة يتم خداع الأهل لأخذ الطفل منهم، فيُعطى الموضوع صفةً إنسانية بعيدة عن البيع والشراء، كتلك التي يتم فيها إغراء الأهل بأن طفلهم سوف يعيش حياة جيّدة ويتعلم صنعة مفيدة، ويعمل عملاً معقولاً، ويرسل لهم مبلغاً شهرياً، أو أنه سيتم تبنيّه من قبل أسرة متمكّنة سوف تحافظ عليه، وتوفّر له تعليماً جيداً وحياةً مريحة.

• الأهل لا علم لهم:

في حالات أخرى كثيرة أيضاً يتم بيع الأطفال من خلال اختطافهم، خاصة في حالات الكوارث الطبيعية كالزلازل، حيث الفوضى وضياع الأهل، وازدياد حالات التبنّي التي لا تخضع للمعايير التي تخضع لها في الأوقات العادية، نظراً لمحدودية سلطة القانون في تلك الحالات.

إنّ التعريف العام للاتجار وفقاً لبروتوكول الاتجار بالأشخاص هو: تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استغلالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص ما. وفي حال الأطفال، يقع القسر واستغلال السلطة والتحايل والاستضعاف وحتى قبول المال من قبل أهل الطفل أو القائمين على رعايته، ويتم التعامل مع الطفل هنا كبضاعة تنقل من مكان لآخر، ولا يكون هناك معنى لموافقة الطفل الضحية، فلا إدراك له ولا خيار في العملية برمتها.

العوامل المساعدة في الاتجار بالأطفال:

هناك العديد من العوامل المساعدة في الاتجار بالأطفال ومن أهمّها التالي:

• الركود الاقتصادي، والذي ساهم بدوره في ازدياد حالات الفقر وتقليص ميزانيات خدمات الرعاية الاجتماعية، وكذلك التمويل الذي يدفع لمؤسسات المجتمع المدني المعنية والمهتمة لهذا النوع من الأعمال لعمل مشاريع سواء كانت وقائية أو تأهيلية.

• انتشار التكنولوجيا وسرعة المواصلات ووسائل الاتصال في تسهيل عمليات نقل الأطفال وكذلك توزيع صورهم واستغلالهم عبر الانترنت.

- تزايد البطالة والإدمان على المخدرات، مما يعرض أطفال هذه الأسر للاستغلال والخطر.
- غياب وضعف القوانين التي تجرّم الاتجار، والتساهل مع الضالعين في الموضوع من المتنفذين.
- الفساد الإداري في المواقع الهامة كنقاط العبور وغيرها.
- اهتزاز القيم والمبادئ الإنسانية لدى العديد من الناس حتى صارت الكثير من الأمور اللاإنسانية مثل الاستغلال والتزوير وإيذاء الآخرين والاستعباد مبررة بصورة أو بأخرى.

التأثيرات على الأطفال والمجتمع:

يتعرض الأطفال الذي يتم الاتجار بهم إلى الخوف والتهويل منذ اللحظة الأولى التي يتم إبعادهم فيها من بيئتهم وأسرهم على يد غرباء، وهذه المرحلة بحد ذاتها لها تأثيرات عميقة في الأطفال كونهم لا يفهمون مغزى ما يجري، وإن فهموا فالمشكلة أكبر لأنه أهنون ما يمكن أن يعنيه ذلك لهم هو التخلي عنهم.

ويصاحب ذلك عدد من التأثيرات السلبية الجسدية كتعرضهم للتشويه والعاهات والإعاقات المتعمدة -كحالات التسول- وذلك من قبل أسرهم أو التنظيم الذي يقوم بشرائهم، أو تعرضهم للعاهات والتشويه الذي يحصل نتيجة الإهمال واللامبالاة كتلك التي تحصل جراء الأعمال المختلفة التي يقوم بها الأطفال وتواجههم وتزاحمهم في الشوارع ووسائل النقل.

وتستمر التأثيرات والضغط النفسية على هؤلاء الأطفال، إذ يتعرضون إلى العنف الجسدي والنفسي باستمرار بالإضافة إلى الاستغلال الجنسي الذي يطال حتى الأطفال الذين يتم استغلالهم والاتجار بهم لأغراض تجارية أخرى مثل التسول والعمل كعمالة رخيصة في البناء أو المصانع أو الحقول. فهم عرضة للاستغلال الجنسي من قبل أصحاب العمل وأيضاً من قبل الأشخاص الآخرين الذين يتعرضون لهم خلال أوقات عملهم أو فترات نومهم. هذا بالإضافة إلى فقدان الرعاية الصحية، وتعرضهم للمرض والتجوع والإجهاد والتعب نتيجة عملهم في بيئات غير مناسبة أو شديدة الحرارة أحياناً.

فأول ما يعيشه الطفل الذي يتم الاتجار به هو فقدان الشعور بالانتماء إلى أسرةٍ مُحبة تهتم به، بالإضافة إلى المعنى الذي يعطيه لعملية بيعه وانفصاله عن بيئته حال كان يستطيع إدراك ذلك. وإذا كان أصغر وفتح عينيه على وضع الاتجار فإنه يعيش منفصلاً عن جذوره. وهؤلاء الأطفال يصابون بعدة صدمات متتالية دون أي رعاية، بحيث يبقون وحيدين مع مشاعرهم المؤلمة، ويتعرضون لأنواع العنف والأذى بشكلٍ يومي.

إن الأطفال الذين يتم الاتجار بهم يتم التعامل معهم بشكل يهدر كرامتهم، ويدهس عزتهم، خاصة أولئك الذين يعملون في التسول وتجارة الجنس، حيث يشعرون بالدونية والانتقاص والمهانة بداخلهم، ويتعزز ذلك يومياً من خلال عملهم، وتعامل الآخرين معهم، ونظرتهم إليهم.

فالأطفال الذين يمرون بتجارب قاسية كهذه دون وجود رعاية نفسية وإعادة تأهيل محترف يكونون في خطر الانحراف السلوكي والأخلاقي عند الكبر، مع وجود طاقات سلبية كبيرة قد تظهر على هيئة غضب أو انتقام أو سلوك إجرامي أو

استسلامي أو حتى إيذاء للنفس. فانعكاسات مثل مسخ الهوية، والإذلال، وفقدان الانتماء، والرغبة في الانتقام، والنظرة السوداوية للحياة هي انعكاسات خطيرة لا يقتصر أذاها على الطفل فقط، بل على حياته المستقبلية ومن يرتبط بهم والمجتمع بأكمله.

الإنكار وثقافة المجتمع:

لم يعد بلدًا في مأمن من الاتجار الذي يعتبر نوعاً من العبودية الحديثة وانتهاكاً لأساسيات الكرامة الإنسانية، وقد لا تكون دولة معينة ضمن المنطقة الحمراء، فلا هي مصدرة ولا مستوردة، ولكنها نتيجة ظروفها الجغرافية تصبح معبراً. وموضوع الاتجار بالبشر وخاصة الاتجار بالأطفال غير معروف وغير معرف بالنسبة لغالبية الدول في العالم وخاصة الدول العربية. فمصطلح الاتجار بالأطفال يعتبر مصطلحاً جديداً نسبياً، وترى الدول العربية أن الموضوع لا يمسيها إذ أغلب الدول العربية لا تعتبر دولاً مصدرة أو موردة للأطفال بشكل مباشر ولكنها متورطة بشكل أو بآخر سواءً من خلال تسهيل التصدير أو الاستيراد أو استخدام أراضيها للمرور أو تسهيل العبور.

والدول العربية سواءً على المستوى الرسمي والأهلي والمجتمعي، لازالت تعيش حالة جهل وإنكار عميق لموضوع الاتجار بالأطفال وأبعاده وتأثيراته، ولذلك فهي لا تستطيع أن تأخذ خطوات جادة في حل المشكلة لأنها لا تعترف بوجودها أساساً. فالاتجار بالأطفال لا يمكن أن يحصل دون اشتراك أفراد مسؤولين وذوي نفوذ لتسهيل عمليات التهريب، وتيسير الاتفاقات التي تتم بين المهربين والأسر والسماسة وبعض المسؤولين الذين يقومون بدور الوسيط.

وتحتاج الدول العربية إلى استراتيجيات جادة لمكافحة الاتجار بالأطفال ابتداءً من دراسة الوضع الحالي بشكل جيد، وانخراط القوى التشريعية والتنفيذية والقضائية في

الموضوع، وتعاونها مع بعضها، والتدخل في الموضوع بشكل قوي وجاد، بحيث تقوم كل قوة بواجبها وتضع الخطط العملية لذلك مع ضرورة الاستفادة من خبرات الدول الأخرى التي قطعت شوطاً في هذا المجال.

وما يزيد في تعقيد المسألة أن القوانين في الكثير من الدول العربية لا تعترف بتهريب البشر بصورة عامة، والأطفال بصورة خاصة، فليس للاتجار قوانين وتشريعات وعقوبات وآليات مخصصة لمكافحة، وهذا يعطي مجالاً أوسع للمتاجرين بالأطفال للمضي فيما يقومون به، وقد لا يحصلون على العقاب اللازم حين يتم القبض عليهم لعدم وجود قانون عقوبات تندرج جريمتهم ضمنه.

ما نحتاج إليه:

النقاط التالية لن تستأصل المشكلة العالمية في الاتجار بالأطفال من جذورها ولكنها حتماً ستحدّ منها بشكل ملحوظ:

- أخذ الموضوع على أعلى المستويات الحكومية والتنفيذية والتشريعية والقضائية على محمل الجد، وإيجاد رؤية واضحة ومحدّدة وخطط عملية للتطبيق.
- العمل الجاد من قبل الجهات الحكومية والأهلية للانتقال بثقافة المجتمع من حالة الإنكار إلى حالة فهم المشكلة وإيجاد حلول لها.
- التطرق للموضوع ضمن المناهج الدراسية في الكليات المختلفة لفهم وإيجاد حلول للمشكلة على حسب التخصص، كالكليات الحقوقية والأدبية والعلمية، والتشجيع على عمل مشاريع التخرج في جميع المراحل بما يختص بدراسة الوضع الحالي وإيجاد حلول له.

- إيجاد برامج تهدف لإعادة تأهيل الأطفال ضحايا الاتجار، وإعادة ثقتهم بأنفسهم، وإحساس العزة لديهم مع التركيز على التعليم.
- إيجاد عقوبات مشددة للمتورطين في موضوع الاتجار بالأطفال سواء كانوا متورطين بشكل مباشر أو غير مباشر.
- تحميل البالغين وليس الطفل مسؤولية ما يقع عليه، وأن تحفظ كرامة الطفل، ويُراعى وضعه النفسي بالحدود القصوى في أي تعامل أو تحقيق.
- تدريب جميع العاملين في موضوع الاتجار بالأطفال للتعامل مع القضية بجدية ومهنية عالية.
- إدراج جريمة الاتجار بالأطفال ضمن قانون العقوبات وكذلك الجرائم التي توصل وتسهل عملية الاتجار مثل الخطف أو التحايل أو التزوير.
- تبني وسائل الإعلام موضوع الاتجار بالأطفال والتعريف بالمفهوم وجوانب الوقاية والتأهيل بشكل إبداعي.
- تنظيم دورات تدريبية لكل من يمكن أن يساهم في التعرف على المتاجرين والأطفال المتاجر بهم حتى سائقي التاكسي والأتوبيسات ووسائل النقل العام في المناطق الأكثر عرضة لعمليات تصدير واستيراد الأطفال أو حتى استخدامها كمعابر، وذلك للتعرف على مؤشرات وعلامات الاتجار، والتعرف على الأطفال الذين يتم الاتجار بهم بهدف استغلالهم في العمل القسري.

- إنشاء شبكات حكومية للتعاون الدولي والإقليمي للتعامل مع موضوع الاتجار بالأطفال.